

Distr.: General
15 June 2020
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة 15 حزيران/يونيه 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إلى مجلس الأمن بموجب قراره [2505 \(2020\)](#) تقديم استعراض إضافي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة قبل شهر واحد على الأقل من حلول موعد انتهاء ولاية البعثة في 15 تموز/يوليه 2020. وقد أنشئت البعثة عملاً بالفقرة 1 من القرار [2452 \(2019\)](#)، وهي مكلفة بتيسير تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى على نحو ما ينص عليه اتفاق ستوكهولم ([S/2018/1134](#)، المرفق).

وبعد مرور ثمانية عشر شهراً على توقيع الاتفاق في السويد بين حكومة اليمن وحركة الحوثيين (التي تدعى أيضاً أنصار الله) وإنشاء البعثة في أعقاب ذلك، لا تزال الحالة في الحديدة تكتسي أهمية في إطار الجهود الرامية إلى حل النزاع في اليمن، على الرغم من الاتجاهات المتغيرة للنزاع على الصعيد الوطني. فبعد إحراز تقدم أولي في توطيد وقف إطلاق النار في محافظة الحديدة وقطع أشواط في سبيل تجريد المدينة من السلاح، اعترضت تنفيذ الاتفاق عوائق شديدة خلال الأشهر الأربعة الماضية نتيجة للأحداث السياسية والعسكرية التي جرت في أماكن أخرى من اليمن، ولأزمة الثقة التي شهدتها لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وللقيود التشغيلية التي فرضها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

لجنة تنسيق إعادة الانتشار

منذ 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تاريخ الاستعراض السابق المقدم بشأن البعثة ([S/2019/823](#))، أتاح تحقيق استقرار في الوضع العسكري نسبياً في محافظة الحديدة للجنة تنسيق إعادة الانتشار أن تستأنف الحوار بشأن إعادة انتشار القوات. وركزت اللجنة، استناداً إلى استنتاجات دورتها السابعة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2019، على سبل توطيد آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، بما في ذلك من خلال نشر مراقبي الأمم المتحدة على طول خط المواجهة. واتفق الطرفان على اتخاذ تدابير مؤقتة، بما في ذلك وضع خريطة طريق بشأن فتح الطرق لوصول المساعدات الإنسانية في المحافظة، ونظراً في خيارات فض الاشتباك بين القوات، على الرغم من أن تنفيذ عملية إعادة انتشار القوات لا يزال مجمداً بسبب مسألة قوات الأمن المحلية.



وردا على حادث إطلاق النار الذي وقع في 11 آذار/مارس 2020⁽¹⁾، سحبت حكومة اليمن ضباط الاتصال التابعين لها من آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر، وعلقت مشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار⁽²⁾. واقترحت البعثة إجراء تحقيق ثلاثي في حادث إطلاق النار، ولكن حركة الحوثيين رفضت الاقتراح اعتبارا لشواغل عملية. ومنذ ذلك الحين، توقف العمل المشترك للجنة والآليات المرتبطة بها. غير أن البعثة حافظت على قنوات الاتصال المباشر مع رؤساء الوفود لدى اللجنة، وتواصلت مناقشة المسائل الجارية على الصعيد الثنائي، بما في ذلك سبل تعديل طرائق عمل اللجنة. وفي مذكرة شفوية مؤرخة 19 نيسان/أبريل 2020، وضعت حكومة اليمن شروطا لعودتها إلى اللجنة على النحو التالي: (أ) نشر مراقبي الأمم المتحدة في نقاط المراقبة؛ (ب) فتح طرق آمنة لوصول المساعدات الإنسانية؛ (ج) نقل مقر البعثة إلى مناطق محايدة (أي خارج الأراضي التي يسيطر عليها حصرا أحد الطرفين)؛ (د) إجراء تحقيق في حادث إطلاق النار الذي وقع في 11 آذار/مارس. والشواغل التي عبرت عنها حكومة اليمن في المذكرة ليست جديدة، فقد نوقشت عدة مرات في اللجنة التي عولجت فيها بالفعل بشكل جماعي مسألنا نشر مراقبي الأمم المتحدة وفتح الطرق لوصول المساعدات الإنسانية.

وشكل بالتالي تحديد مقر البعثة مؤقتا على متن سفينة ترفع علم الأمم المتحدة راسية في ميناء الحديدية جوانب سلبية لكلا الطرفين، بحكم طبيعة هذا الاختيار. واستخدمت السفينة أيضا كمكان لاجتماعات اللجنة (عقدت في أعالي البحار بالقرب من الساحل اليمني)، واستضافت مركز العمليات المشترك الذي عاش وعمل فيه ممثلو الطرفين على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع.

وأجبر تحديد مقر البعثة في الميناء حركة الحوثيين على فتح خط دفاعها لتمكين ممثلي حكومة اليمن من المرور والالتقاء بالبعثة، وأشارت حكومة اليمن إلى أن استمرار هذه الممارسة يطرح مشاكل تتعلق بالبروتوكول وعدم الحياد. وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمها رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدية ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار بشأن حياد البعثة، ورغم جهوده المتكررة من أجل الاتصال بحكومة اليمن ومناقشة شواغلها، كانت الحكومة غير راضية لرفض حركة الحوثيين فتح خطوط دفاعها لإتاحة مرور وفدها برا من أجل المشاركة في اجتماعات اللجنة. وعلى الرغم من أن نقل مقر البعثة مؤخرا في أيار/مايو 2020 إلى مبانها الجديدة الواقعة في مدينة الحديدية قد أتاح تسوية بعض المشاكل اللوجستية المتصلة بوجودها في الميناء، فإن مسألة عبور خطوط الدفاع البرية ستظل مرهونة بحسن نية الطرفين إلى أن تتيح عملية تجريد المدينة من السلاح للجنة إمكانية الاجتماع في موقع محايد.

آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر

خلفت آلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر (مركز العمليات المشترك الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ونقاط المراقبة الخمسة في مدينة الحديدية) أثرا إيجابيا على الاستقرار في الحديدية. ودعمت الآلية التعاون والتنسيق الأمنيين بين الطرفين لتعزيز تقيدهما بوقف إطلاق النار وفقا للاتفاق، ولمراقبة الحوادث ونزع فتيلها. وقامت البعثة بزيارتين إلى نقطة المراقبة الخامري في 14 كانون الثاني/يناير و 18 شباط/فبراير 2020. وكان قبول قادة الطرفين الاجتماع على خط المواجهة دليلا على التقدم المحرز في إرساء جو من الثقة، وفي وضع آليات مناسبة للتعاون الأمني، وفي فتح باب الحوار بشأن

(1) أصيب نتيجة للحادث ضابط اتصال تابع لحكومة اليمن بجراح وتوفي في 17 نيسان/أبريل 2020.

(2) انظر S/2020/207.

التجريد من السلاح. وقد أتاح التفاعل اليومي في نقاط المراقبة ومركز العمليات المشترك على متن السفينة التي ترفع علم الأمم المتحدة الحفاظ على خطوط الاتصال ومواصلة إرساء الثقة على المستوى العملياتي. وبعد مرور بضعة أشهر شهدت تحسنا أكيدا، وضعت هذه الجهود على المحك على إثر اندلاع القتال في أماكن أخرى من اليمن. وفي حين شهدت المحافظة تصعيدا متقطعا في الأعمال العدائية، ركزت البعثة جهودها على نزع فتيل التوترات بين الطرفين، ودعم الآلية لكفالة التخفيف من حدة الحوادث بشكل منهجي.

وكان إطلاق النار على ضابط الاتصال التابع لحكومة اليمن في 11 آذار/مارس 2020 بمثابة انتكاسة للتقدم المحرز بشق الأنفس في الأشهر السابقة. وأدى تعليق حكومة اليمن مؤقتا، على إثر الحادث، لمشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلية تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر إلى الوقف الفعلي لعمل آليات التعاون الأمني المنشأة للحفاظ على وقف إطلاق النار، والنيل من تدابير الثقة المتخذة لفض الاشتباك بين القوات، ووقف الحوار بشأن عملية التجريد من السلاح، مع ما تنطوي عليه كل هذه العوامل من خطر على تصاعد العنف في المحافظة.

وأدت تداعيات كوفيد-19، في تلك اللحظة الحرجة بالذات، إلى إعاقة تدخل البعثة من أجل التصدي لهذا الوضع.

إعادة انتشار القوات

على الرغم من أن مفهوم العمليات فيما يخص إعادة انتشار القوات خارج مدينة الحديدة والموانئ الثلاثة قد وضع وأنه جاهز لكي تناقشه لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتوافق عليه، فإن مسألة قوات الأمن المحلية، على نحو ما ينص عليه في الاتفاق، لا تزال تشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض تنفيذه. وقد اتفقت اللجنة على معظم طرائق تنفيذ إعادة الانتشار، ولكن الطرفين أعربا مرارا عن آراء متعارضة بشأن مسألة قوات الأمن المحلية، ولم يفلحا في التوصل إلى اتفاق بشأن تعريف عبارة "وفقا للقانون اليمني" وبشأن تشكيل قوات الأمن المحلية وتسلسل قيادتها. وبالنظر إلى طبيعة المناقشات المتعلقة بهذه القوات، اتفقت اللجنة على إحالة هذه المسائل إلى المستوى السياسي لاتخاذ قرار بشأنها.

التنسيق مع الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم

على الرغم من العقبات التي اعترضت تنفيذ الاتفاق مؤخرا، لا يزال وجود البعثة في الحديدة يحدث أثارا إيجابية على الحالة في المحافظة. وواصلت البعثة، وفقا لولايتها، العمل بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري لدعم الأنشطة الإنسانية في الحديدة، إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى دعوة الطرفين إلى توخي المبادئ الإنسانية وفتح طرق دائمة لوصول المساعدات الإنسانية، دعمت البعثة الاتفاقات المتعلقة بتوزيع المعونة الإنسانية على بعض المناطق غير المستقرة في المحافظة. وفي شباط/فبراير، قامت البعثة بتيسير التعاون بين الطرفين للسماح لمنظمة غير حكومية بالوصول إلى قرى نائية في نواحي دريهمي. وفي آذار/مارس 2020، أتاحت البعثة أيضا تبادل الجثامين على خط المواجهة. وتواصلت البعثة مساعدة برنامج الأغذية العالمي، بالتنسيق مع حكومة اليمن، من أجل استئناف عمليات طحن القمح التي تتولاها ونقله إلى مطاحن البحر الأحمر. ويسر الاستقرار النسبي الذي تشهده البيئة استمرار أنشطة الميناء في الحديدة، مما يتيح وصول السلع الأساسية، بما في ذلك إمدادات الأغذية والوقود، إلى المدينة والمحافظة والمناطق الداخلية.

بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة: عملياتها والقيود المفروضة عليها

سعيًا إلى ضمان سلامة اليمنيين وأفراد الأمم المتحدة من كوفيد-19، وبعد التشاور مع مبعوثي الخاص إلى اليمن ومقر الأمم المتحدة، تقرر في 15 نيسان/أبريل 2020 خفض حضور البعثة مؤقتًا في الحديدة.

وبناء على ذلك، تم نقل الموظفين المدنيين الذين لا يؤديون مهام أساسية وبعض المراقبين مؤقتًا إلى خارج اليمن، إلى أن تمر الأزمة المرتبطة بكوفيد-19. وبقي في الحديدة فريق يتألف من 12 شخصًا، من بينهم رئيس البعثة ورئيس اللجنة، إلى جانب الموظفين الوطنيين، ولا يزال الفريق يعمل في عين المكان. وفي الحديدة، نقلت البعثة في 7 أيار/مايو 2020 مقرها إلى مخيم على اليابسة، ونتيجة لذلك، تخلت عن استخدام السفينة كمقر مؤقت للعمل والإقامة.

وخلال الفترة المشمولة بهذا الاستعراض، واصلت سلطات الأمر الواقع فرض قيود على أنشطة البعثة وتحركاتها ووجودها. وعلى الرغم من المراسلات الرسمية التي وجهتها إدارة البعثة إلى سلطات الأمر الواقع في صنعاء والسلطات المحلية في الحديدة والاتصالات التي أجرتها معها من أجل حل مشكلة القيود التشغيلية والقيود المفروضة عموماً، لا تزال البعثة تواجه عراقيل تعترض تحركها بحرية. وبشكل تعليق السلطات المحلية لتسيير الدوريات في المدينة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 مدعاة للقلق بشكل خاص، لما لذلك من تأثير مباشر على تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف من مجلس الأمن.

ملاحظات

في وقت لا يزال يعاني البلد فيه من النزاع الدائر ومن أثر كوفيد-19، يظل من الضروري أن تعود حكومة اليمن إلى حضيرة لجنة تنسيق إعادة الانتشار لتجنب زيغان تنفيذ اتفاق الحديدة عن مساره. فمن شأن انقطاع الاتصالات بين الطرفين بشكل مطول أن يزيد من تقليص مجال الحوار والتعاون اللازم للحفاظ على وقف إطلاق النار. ولذلك، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للبعثة في العمل مع حكومة اليمن لمعالجة شواغلها، واستعادة الثقة في آليات التنسيق والتخفيف من التوتر، وتيسير عودتها بسرعة إلى حضيرة اللجنة.

وستركز البعثة جهودها على استعادة الثقة لدى الطرفين وفيما بينهما من أجل المضي قدماً في عملية فك الاشتباك التدريجي بين القوات في المدينة، وتشجيع توافق الآراء بين حكومة اليمن وحركة الحوثيين بشأن طرائق تنفيذ إعادة الانتشار. وفي هذا الصدد، ينبغي، على وجه الاستعجال، أن يوافق الطرفان على مفهوم العمليات فيما يخص إعادة انتشار القوات، وأن يتم نشر مراقبي الأمم المتحدة في نقاط المراقبة مع ضباط اتصال من كلا الطرفين.

وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة لبدء حوار داخل لجنة تنسيق إعادة الانتشار بشأن المسائل المتصلة بقوات الأمن المحلية، فإن الطرفين لم يتحملا مسؤولية معالجة هذه المسألة. وسيواصل مبعوثي الخاص التماس توضيحات بشأن هذه المسألة من القادة السياسيين لكلا الطرفين، ولكن من الضروري تحويل اللجنة صلاحيات الدخول في حوار جاد بشأن الجوانب التقنية لقوات الأمن المحلية. لذا فإنني أشجع الطرفين بإلحاح على إتاحة مباشرة هذا الحوار والمبادرة به من أجل تسوية هذه المسألة على وجه الاستعجال.

وفي السياق الحالي، يعتبر وجود البعثة في الحديدة مؤقتاً في شكل مخفض وذو طابع تفاعلي مع ذلك، وجوداً مناسباً للاحتياجات التشغيلية الراهنة والمتوقعة في المستقبل القريب، بالنظر إلى البيئة الصحية والأمنية المتغيرة.

وفي المقابل، ستحتاج البعثة إلى عودة عدد مناسب من أفراد العنصر العسكري وعنصر الشرطة وعنصر مكافحة الألغام والعنصر المدني على الفور بمجرد ما تصبح الظروف ملائمة لاستئناف العمليات، بما يشمل نشر مراقبي الأمم المتحدة في نقاط المراقبة. وفي هذا الصدد، وبعد أن تتحسن الحالة فيما يتصل بكوفيد-19 في الميدان، وحالما يتم التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ بين الطرفين بشأن مفهوم العمليات المنقح فيما يخص الأنشطة الميدانية المشتركة، سيكون من الضروري استئناف حضور البعثة بصورة تدريجية ومتناسبة.

وعلى الرغم من العقبات الحالية المشهودة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، ستواصل الأمم المتحدة، من خلال البعثة ومبعوثي الخاص، بذل الجهود للتوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن. وأرجو ممتناً التفضل بإطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش